

CD/PV.1075  
28 June 2007

# مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

---

المخضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والسبعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد يورغ ستراولي (سويسرا)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٧٥ لمؤتمر نزع السلاح. ولدي على قائمة المتكلمين الممثلون التالية أسماؤهم: ممثل ألمانيا، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، ثم ممثل المملكة المتحدة، ثم ممثل ألمانيا الذي سيتكلم باسم بلده، وأخيراً ممثل تركيا. وقبل أن أعطيهم الكلمة، أود أصالة عن نفسي ونيابة عن مؤتمر نزع السلاح، أن أودع زميلنا الموقر السفير كافاناغ وهو غير موجود بيننا - لكنني سأطلب من زميله أن ينقل له تحياتنا - والذي شارفت ولايته بوصفه ممثلاً لأيرلندا في جنيف على الانتهاء. وكان السفير كافاناغ قد التحق بنا قبل أقل من عام، لكن معلوماته الغزيرة وخبرته الواسعة مكنته أثناء هذه الفترة القصيرة من أن يسهم بصورة نشطة وقيمة في أعمال هذه الهيئة. وأود أصالة عن نفسي ونيابة عن مؤتمر نزع السلاح أن أتقدم للسفير كافاناغ بتمنياتنا له بالنجاح في مهامه القادمة، وهي مهام لن تأخذه بعيداً عن منظومة الأمم المتحدة. لذلك، أرجوكم أن تنقلوا تمنياتنا لسعادته.

والآن، أود أن أعطي الكلمة إلى المتكلم الأول على قائمتي، السفير براساك، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي. وبما أنها هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي في ظل رئاستكم، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم ولأعضاء منتدى الرؤساء الستة الآخرين مواصلة دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لجهودكم الرامية إلى توجيه عمل هذا المؤتمر، ولا سيما في هذه المرحلة الهامة والحاسمة. وإننا على يقين من أن المؤتمر سيحقق في النهاية، في ظل قيادتكم القديرة، الهدف الذي وضعه لنفسه منذ تسع سنوات، وهو العودة إلى العمل الموضوعي.

وفي نهاية الجزء الأول من الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس ٢٠٠٧، شجعت الاتحاد الأوروبي المناقشات البناءة والمنظمة والموضوعية في مستوى يتسم بنوعية رفيعة بهدي من المنسقين خلال جلسات الأسابيع التسعة الأولى، ضمن "إطار العمل التنظيمي" الذي وضعه رؤساء مؤتمر نزع السلاح الستة لعام ٢٠٠٧. ومن الواضح أن الزخم الذي تطور نتيجة المبادرة المشتركة التي اتخذها الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح في العام الماضي قد تم الارتقاء به إلى مستوى أعلى. وقد وطّد ذلك أملنا في إمكانية تجاوز الطريق المسدود الذي تردى فيه عمل مؤتمر نزع السلاح واستئناف القيام بعمل هام.

وكان مؤتمر القمة لمجموعة الثماني في هايليجندام قد أعرب، في بداية هذا الشهر عن دعم قوي للمساعي الجارية لتجاوز حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح وأكد مجدداً دعمه لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويدعم الاتحاد الأوروبي دعماً كاملاً هذا الرأي، الذي أكد دوماً أنه يولي أولوية واضحة للتفاوض، دون وضع شروط مسبقة، في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن تلك المعاهدة.

وفي رسالة موجهة إلى مؤتمر نزع السلاح مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، في جملة أمور، أنه إذا كان لمؤتمر نزع السلاح أن يمضي قدماً، فسيكون لذلك أثر إيجابي في مناخ الأمن الدولي. وسيبين ذلك للمجتمع الدولي ككل أن التحديات الأمنية التي تواجهنا ليست هائلة، بل يمكن التصدي لها

السيد براساك (ألمانيا)

على نحو جماعي. ومن جهة أخرى، أكد أيضاً أنه إذا لم نمض قدماً في مؤتمر نزع السلاح، فسيكون لذلك تأثير مدمر في الجهود المتعددة الأطراف والثنائية المبذولة في مجال نزع السلاح. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لما يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة من دعم مستمر لمؤتمر نزع السلاح.

وفي ظل الرئاسة السويدية لمؤتمر نزع السلاح، صدرت وثيقتان إضافيتان في إطار عملية جديدة ومتأنيئة وحثيثة لزيادة الوضوح وإتاحة أجوبة على الأسئلة التي أثارها وفود قليلة بشأن الوثيقة L.1. ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه المناسبة ليشكر السفيرة إليزابيت بورسرين بونييه سفيرة السويد على جهودها التي لا تكل.

ويحث الاتحاد الأوروبي الآن الدول الأعضاء الثلاث الباقية في مؤتمر نزع السلاح للانضمام إلى توافق الآراء على أساس الوثائق المعروضة علينا، وهي، كما تعلمون، L.1، وCRP.5 ومشروع المقرر الذي سيعتمده المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ألمانيا الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها

إلى الرئاسة.

(تكلم بالإنكليزية)

والآن أعطي الكلمة إلى ممثلة المملكة المتحدة الموقرة، السيد فيونا باترسون.

السيدة باترسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): أود

أن أسترعي اهتمام الزملاء إلى خطاب هام ألقته وزيرة خارجية بلدي مارغريت بيكيت، في ٢٥ حزيران/يونيه أمام المؤتمر الدولي المعني بعدم انتشار الأسلحة النووية الذي نظمته هيئة كارنيجي. وكان خطابها البالغ الأهمية دعوة واضحة إلى إعادة إحياء الالتزام الجماعي بعالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويمكن الاطلاع على الكلمة في موقع الوفد على الشبكة العالمية، وهو - لمن يرغب في تدوين العنوان - [www.fco.gov.uk/ukdis](http://www.fco.gov.uk/ukdis).

والهدف من مخاطبتكم اليوم هو أنه أصبح للمملكة المتحدة، منذ أمس، كما تعلمون جميعاً، رئيس وزراء جديد، يقوم حالياً بتشكيل حكومة جديدة، ويخمن البعض أن تكون كلمة السيدة بيكيت بمثابة سياسة جديدة، ويتساءل آخرون بالفعل: هل ستتغير تلك السياسة إذا أصبح للمملكة المتحدة وزير خارجية جديد؟

وأود أن أؤكد أن الأفكار التي أعربت عنها السيدة بيكيت في خطابها تمثل تطوراً منطقياً لما دأبت المملكة المتحدة على القيام به قولاً وفعلاً منذ فترة من الوقت في مختلف منديات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم، واللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيدة باترسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

ولا تمثل هذه الأفكار سياسة جديدة تتبعها المملكة المتحدة، بل تمثل استمراراً وترسيخاً لنهجنا الشامل، الذي يسلم بوجود إحراز تقدم متواز في كل من مجالي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. والركائز الأساسية لسياستنا، كما أعربت عنها وزيرة الخارجية في ذلك الخطاب، هي التالية: أولاً، اعتراف بأن "المساومة" بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها تتطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية بذل مزيد من الجهود في مجال نزع السلاح النووي، وإحراز المزيد من التقدم على جبهة عدم الانتشار، والاعتراف أيضاً بالضغط المسلط على نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وثانياً، دعوة إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الدول التي لم تقم بذلك بعد، ودعوة إلى بدء التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ودعوة إلى اعتماد اقتطاعات إضافية في الترسنتين النوويتين التابعتين للولايات المتحدة والاتحاد الروسي عند تاريخ انقضاء معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ومعاهدة ستارت - ١؛ ثالثاً، التزام المملكة المتحدة بالمشاركة في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن إزالة الأسلحة النووية، حالما تخفض الولايات المتحدة وروسيا هاتين الترسنتين تخفيضاً هاماً، والمشاركة في الوقت ذاته في مناقشة تدابير الشفافية وبناء الثقة مع أية دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية ترغب في ذلك.

وأخيراً، أعلنت السيدة بيكيت أن المملكة المتحدة بوصفها "مختبراً لترع السلاح"، ستشارك في مشروع جديد وضعه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بشأن الخطوات العملية اللازمة لإزالة الأسلحة النووية، وستواصل القيام بعمل مفصل في إطار هيئة الأسلحة الذرية التابعة للمملكة المتحدة فيما يتعلق بما يسمى بـ"الجوانب العملية" لترع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة المملكة المتحدة على بيانها.

(تكلم بالفرنسية)

والآن أعطي الكلمة إلى مندوب ألمانيا الموقر، الذي سيلقي بياناً باسم بلده.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس لإعطائي الكلمة مجدداً. يسعدني

أن أقدم، باعتبار بلدي رئيس الاتحاد الأوروبي المعلومات التالية.

بمبادرة من رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي، عقدت حلقة عمل بشأن "الأمن وتحديد الأسلحة في الفضاء ودور الاتحاد الأوروبي" يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في برلين. وكانت الحلقة الدراسية هذه الأولى من نوعها وغطت طائفة واسعة من القضايا. ولخص منظمو حلقة العمل بعض عناصر المناقشات وفقاً للخطوط التالية.

أولاً، من البديهي أن الاعتماد على الأجسام في الفضاء الخارجي، إلى جانب عدد المستخدمين، يتزايد. وعليه، يجب إيلاء عناية جديدة إلى الأمن في الفضاء. بيد أن ذلك، إلى حد الآن، لم يتم للأسف. وثانياً، فإن استتباب الأمن في الفضاء يخدم مصلحة جميع الدول ويجب أن يثير قلق المجتمع الدولي ككل. ويتضح ذلك

### السيد براساك (ألمانيا)

من التهديد الذي يمثله الحطام الفضائي للأجسام في الفضاء. ويؤدي الحطام الفضائي إلى انعدام أمن عشوائي. وثالثاً، فإن الطابع المعقد لقضية الأمن في الفضاء الخارجي لا تؤيد اعتماد نهج جزئي أو مفصل. وبدل ذلك، دعا المشاركون إلى اعتماد نهج شامل وكلي.

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن نشير إلى الطابع المزدوج لأمن الفضاء. وهو طابع يظهر بعدد من الطرق المختلفة على مستويات مختلفة. وتؤثر نقاط الضعف ذاتها في التطبيقات المدنية وكذلك العسكرية، والاستخدام المزدوج للتكنولوجيات والأجسام المدنية والعسكرية. كما يوجد في نظم إدراك المواقع من الفضاء نفس الطابع المزدوج. وعليه فإنه كثيراً ما يصعب التمييز بين النهجين العسكري والمدني عند تناول تحديات الأمن في الفضاء. وتعقيدات هذا الموضوع تؤثر، ليس فقط في كيفية تناول القضايا ذات الصلة، وإنما في المكان أو المنتدى الذي يتناولها. وللأسف، ثمة نقص في التنسيق والتعاون بين المنتديات ذات الصلة اليوم. وعليه، هناك، على سبيل المثال، نقص في التواصل بين المؤتمر ولجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وهو نقص يجب تداركه.

وستتيح ألمانيا هذه الإسهامات وغيرها من الإسهامات المحددة حالما يتواصل العمل ذو الصلة في إطار المؤتمر بشأن هذه القضايا على نحو موضوعي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر مندوب ألمانيا الموقر على كلمته، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل تركيا الموقر، السفير أوزومجو.

السيد أوزومجو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، أسمحوا لي بدايةً بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. كما أود، من خلالكم، أن أشكر سلفكم السفيرة بورسرين بونيه من السويد على جهودها التي لا تكل بغية إعادة المؤتمر إلى عمله الموضوعي. وأنا على يقين، السيد الرئيس، بأنكم لن تدخروا جهداً، إلى جانب الأعضاء الآخرين من مجموعة الرؤساء الستة، لمواصلة هذه الجهود. وعليه، فإني أعدكم بدعم وفد بلدي الكامل في المهام العسيرة التي تنتظركم.

وبما أننا وصلنا إلى نهاية الجزء الثاني من سنة العمل ٢٠٠٧، فأمامنا طريق للتقدم إلى الأمام. وهو طريق يعني نهاية تاريخية لعقد من الجمود والتأزم. طريق للعودة إلى العمل الجاد، ومناسبة للإسهام في الجهود المبذولة الرامية إلى بناء عالم أكثر سلاماً وأماناً عن طريق تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبإيجاز، فإننا لم نفقد الاتجاه. إذ لدينا ناتج تمخض عن أشهر عديدة من المناقشة، وتبادل الآراء وبذل الجهود. وهذا الناتج، الذي صاغه الرؤساء الستة بدقة كلمة كلمة، هو مشروع مقرر مقدم من رئيس المؤتمر يحمل رمز CD/2007/L.1. وهذا المقترح، الذي لا نزال نعتقد أنه يمثل انعكاساً دقيقاً لما نقف من أجله في المؤتمر، قد زاده توضيحاً "بيان مكمل مقدم من الرئيس يعكس فهم مؤتمر نزع السلاح لتنفيذ المقرر CD/2007/L.1" ومشروع مقرر صادر عن المؤتمر. ونأمل أن تخفف هاتان الوثيقتان شواغل الوفود التي لم تتمكن من الانضمام إلى توافق الآراء إلى حد الآن.

السيد أوزومجو (تركيا)

وكان وفد بلدي قد أعرب سابقاً على أن التعجيل بالمبادرة إلى العمل الموضوعي على أساس L.1 والوثيقتين اللتين ذكرتهما لتوي، سيمثل فقط بداية عملية مفاوضات متعددة الأطراف. وستمكن هذه العملية جميع الوفود من الإعراب عن شواغلها والتفاوض بشأن التخفيف من حدتها. وفضلاً عن ذلك، سيؤدي الشروع في هذه العملية المتعددة الأطراف إلى آثار ثانوية تلحق بمجالات أخرى من المجالات المتعددة الأطراف. وستؤدي إلى تآزر جديد.

ويتوق وفد بلدي إلى بدء المفاوضات، شأنه شأن وفود عديدة أخرى. وبما أننا اقتربنا جداً من توافق آراء منذ فترة من الوقت، فإننا ندعو الوفود التي تنتظر تعليمات من عواصمها إلى السعي للإسراع بأدائها. وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد ذكر منذ أسبوعين، في رسالة عاجلة، جميع صانعي القرار بأن "إيجاد تفاهم منصف حالياً لن يحول دون قدرة أي عضو على تأكيد موقفه الوطني أثناء مراحل عمل المؤتمر عقب اعتماد مقرر رئيس المؤتمر". ونعتقد أنه ينبغي للعواصم المهتمة أن تنظر ملياً في هذه الملاحظة.

وأماننا عطلة ستمتد شهراً كاملاً. ولن يكون أماننا عندما عودتنا، سوى سبعة أسابيع للإتيان بشيء مختلف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر مندوب تركيا الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة.

(تكلم بالإنكليزية)

والآن أعطي الكلمة إلى مندوبة باكستان الموقرة السيدة جنجوا

السيدة جنجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، باسم وفد بلدي، نود أن نتقدم إليكم بأحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإننا نتطلع إلى العمل معكم.

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر السفيرة بورسرين بونيه من السويد على الجهود التي بذلتها في قيادة المؤتمر ضمن جهوده المشتركة لإيجاد توافق في الآراء بشأن برنامج عمله. كما نود أن نشكر جميع الرؤساء السابقين لعام ٢٠٠٧ على ما بذلوه من جهود في هذا الصدد.

لقد خُصص الجزء الأول من هذه السنة للنظر في جميع القضايا المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وفي الجزء الثاني، ننظر في مشروع المقرر الرئاسي الذي قُدم في ظل رئاسة سري لانكا. وقد أعرب عدد من الدول عن شواغل محددة تتعلق بمشروع المقرر الرئاسي. وذكر وفد بلدي أيضاً مراراً وتكراراً الصعوبات التي تعترضنا في قبول مشروع المقرر الرئاسي الوارد في الوثيقة L.1. وهذه الصعوبات ليست شواغل إجرائية، بل شواغل موضوعية جدية. ولم يتم تناول هذه الشواغل بصورة كاملة.

ونحن نود جميعاً أن يكون مؤتمر نزع السلاح مؤتمراً تنفيذياً، يضطلع بمسؤولياته بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ونحن نود جميعاً أن تعاد للمؤتمر حيويته.

## السيدة جنجوا (باكستان)

وكنا شاطرنا تماماً تعليق الوفد البرازيلي أثناء الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه "لا يمكن تفادي المسائل الرئيسية الأربع، ولا يمكننا أن نأخذ منها أو نختار منها البعض". لذلك نعتقد أنه يجب أن تتساوى معالجة جميع القضايا. ونعتقد أن للمؤتمر القدرة على المضي قدماً بمفاوضات تتناول القضايا الأربع وهي: نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية.

لماذا الإصرار على أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح المفاوضات في مجال واحد؟ إنه أمر، يتجاهل تماماً توافق الآراء، كما يتجلى ذلك في ولاية شانون، لا سيما في وقت تزداد فيه اختلالات التوازن الإقليمية بصورة متعمدة؟

لقد أُشير إلى الالتزام بتزع السلاح النووي في إطار المؤتمر. ولا يتجلى هذا الالتزام على النحو الوافي في الوثيقة L.1. وينبغي لهذه الوثيقة أن تتضمن معايير لبدء المفاوضات الرامية إلى نزع السلاح الكامل والشامل. وكانت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح قد أعلنت أن نزع السلاح الكامل والشامل هو مبرر وجود مؤتمر نزع السلاح. وينتظر العالم خارج هذه القاعة والحاضرون في الشرفات اليوم موافقة مؤتمر نزع السلاح على بدء العمل من أجل نزع السلاح النووي.

إن شواغل باكستان الواضحة بشأن الآثار الأمنية العالمية المترتبة على مشروع المقرر الرئاسي واضحة من منطلق إصرارنا على إدراج المخزونات والتحقق في الفقرة ٢ من الوثيقة L.1. ويعكس ذلك اهتماماً واضحاً بالأمن العالمي، وليس فقط بالأمن الوطني.

وإذا اتفقنا جميعاً على أن نطاق صك معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن يشمل المخزونات والتحقق، فلماذا لم نتمكن من إدراجها في الوثيقة L.1؟ فوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تشجع على نزع السلاح النووي ينبغي ألا تخلو من التحقق والمخزونات، وليس فقط المخزونات القائمة.

وتتقدم باكستان كل عام بقرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عنوانه "عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد تلك الدول". ونعتقد أن عقد ترتيبات فعالة تتعلق بضمانات الأمن السلبية ستعد تديراً أساسياً لبناء ثقة هام بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وعليه، فإننا نهنئ اهتماماً خاصاً ببدء المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانوناً يتناول الترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وبالنسبة إلى منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي أيضاً، فقد قمنا بعمل كافٍ في إطار المؤتمر. وفي هذا السياق، نشكر وفدي الصين والاتحاد الروسي والعديد من الوفود الأخرى لما بذلته من جهود. وينبغي لنا بدء المفاوضات بشأن معاهدة ملزمة قانوناً استناداً إلى المواد التي تقدمت بها الصين والاتحاد الروسي، على سبيل المثال.

السيدة جنجوا (باكستان)

السيد الرئيس، لقد أعربتم في بيانكم بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، عن الرغبة في اتخاذ قرار بشأن برنامج عمل المؤتمر في وقت مبكر من الجزء ٣ من دورة عام ٢٠٠٧. كما نقدر رغبتكم في البقاء على اتصال بالوفود لإيجاد حلول. ونأمل أن يؤدي سعينا المشترك في ظل قيادتكم لوضع برنامج عمل إلى إجراء مناقشات ملموسة تتجه نحو إيجاد حلول في إطار المؤتمر. ويتمثل الرد في إلقاء نظرة شاملة على مشروع المقرر الرئاسي. وهو مشروع لم يحظ بعد بتوافق الآراء في إطار المؤتمر.

كما أود أن أذكر مجدداً بأن الأمين العام، في بيانه إلى مؤتمر نزع السلاح، قد دعا إلى التحلي بروح من التوافق والتسوية. وهو أمر مطلوب لمراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول الأعضاء. وباكستان مستعدة للعمل مع المؤتمر ومعكم على إيجاد اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة باكستان الموقرة على بيانها وعلى العبارات اللطيفة التي توجهت بها إلى الرئاسة.

(تكلم بالفرنسية)

ليس لدي حالياً أي متكلم على قائمتي لهذا اليوم. هل هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة إلى ممثل نيوزيلندا الموقر.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أضم صوتي إلى زملائي الآخرين الذين تقدموا إليكم بالتهاني بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أجدد التقدير الذي أعربوا عنه للرؤساء السابقين للعمل الذي قاموا به وجعلنا نقترّب من نقطة بدء عملنا. وأعتقد أننا نتحدث عن شيء يفوق بكثير إعادة إحياء المؤتمر في هذا المقام، بوصفه هيئة التفاوض الوحيدة - وهي هيئة تفاوض لم تجر أية مفاوضات في الواقع منذ سنوات عديدة. فنحن نتحدث في الواقع عن إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى ما ينبغي له القيام به.

أود أن أعرب عن تقديري للزملاء الذين تحدثوا من أجل توضيح مواقفهم بشأن الوثيقة L.1، وأن أشكر بخاصة الزميلة الموقرة من باكستان على تعليقاتها الإضافية بشأن الوثيقة L.1. وفيما يخص قضية المخزونات والتحقق في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإننا نشاطر تماماً موقف باكستان القائل بأنه ينبغي لتلك المعاهدة أن تشمل المخزونات والتحقق، وهو الأساس الذي سنعتمد عليه لبدء المفاوضات بشأن تلك المعاهدة. بيد أنه لم يتضح لي من البيان الذي ألقته ممثلة باكستان الموقرة ما إذا كان هدف باكستان هو ضمان قبول مناقشة تلك القضايا والتفاوض بشأنها في سياق التفاوض بشأن تلك المعاهدة - وهو أمر ممكن تماماً، لأنه بإمكان أي وفد بالتأكيد أن يقترح ما يود اقتراحه، وأن يتفاوض فيما يود التفاوض بشأنه في إطار التفاوض بشأن المعاهدة. ولذلك، فإني أرى في ذلك مشكلة تحديداً، ويبدو لي أنها لا تمثل قضية. ومن جهة أخرى، إذا كانت باكستان تسعى لتحقيق تقدم، والوصول إلى نتيجة، على درب التفاوض بشأن المخزونات والتحقق قبل التفاوض بشأنهما في الواقع، عندئذ أعتقد أننا نواجه مشكلة أكبر.



### السيد ماكاي (نيوزيلندا)

وكما قلت، فإننا نشاطر بالتأكيد موقف باكستان من ناحية المضمون، غير أننا نقبل - وأعتقد أنه على جميع الزملاء أن يقبلوا - أنه عندما ندخل في مرحلة مفاوضات، فإنه لا يمكن أن نحدد مسبقاً نتيجة تلك المفاوضات، رغم رغبتنا الكبيرة في ذلك، وأملّي أن تتمكن من الحصول على توضيحات تتعلق بهذا الأمر من زميلتنا الموقرة من باكستان، وهي توضيحات نأمل أن تقترب بنا قليلاً من تسوية هذه القضية تحديداً.

ومرة أخرى، فيما يتعلق بالقضايا التي اعتبرتها باكستان قضايا ذات أهمية بالنسبة إليها، فمن البديهي - أن تعتبرها نيوزيلندا هامة أيضاً. لكن في الواقع، لا يمكننا أن نتفاوض بشأن جميع هذه القضايا بجدية في الوقت نفسه. لذلك فإن الحديث عن الحاجة إلى التساوي في المعاملة والتفاوض في الوقت نفسه في نزاع السلاح، وفي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وفي منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي وفي ضمانات الأمن السلبية هو بصراحة أمر غير عملي. ولا أعتقد أنه عملي بالنسبة إلى أكبر البلدان وأفضلها تجهيزاً بالموارد، والأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. وبالتأكيد فإن ذلك غير عملي بالنسبة إلى بلداننا الأصغر حجماً بعض الشيء، ولكنها بلدان ذات سيادة في المؤتمر، وبلداننا الأبعد بكثير والتي تحتاج إلى استقدام خبراء للمشاركة في المفاوضات. كما أن جلب خبراء لهم القدرة على المشاركة في مفاوضات بشأن هذه القضايا الموضوعية الأربع في ذات الوقت مسألة غير عملية إطلاقاً. وأعتقد أنه علينا أن نقبل بالطابع العملي لكل ذلك.

وفيما يتعلق بالقضايا التي أشرنا إليها، فإنها جميعها مثلما قلت، قضايا هامة بالنسبة إلينا، كما أنها هامة بالنسبة إلى الزملاء الآخرين الذين تناولوها. وفيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية، أعتقد أنه يوجد تعقيد محتمل في التفاوض بشأنها في هذا المنتدى. ضمانات الأمن السلبية، بحكم طبيعتها، هي التزامات بين تلك البلدان الحائزة للأسلحة النووية والبلدان غير الحائزة لها، وهناك مشكلة واضحة تتعلق بإمكانية إضفاء صبغة الدول الحائزة للأسلحة النووية على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، أو التي قد تحوز الأسلحة النووية، عن طريق تقديم ضمانات الأمن السلبية. ولا توجد تلك المشكلة عند القيام بذلك في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكن يوجد تعقيد محتمل في القيام بذلك في سياق مؤتمر نزع السلاح لما سيتطلبه الأمر من عمل كبير في إطاره. وأعتقد أنه يجب أن نلتزم الصراحة التامة في الاعتراف بذلك.

وإذا كانت البلدان الحائزة للأسلحة النووية ترغب في تقديم ضمانات للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية بأنها لن تستعمل تلك الأسلحة ضدها، فإنه من البديهي أن تكون تلك البلدان قادرة على تقديم تلك الضمانات من جانب واحد. وأنا أعلم كما يعلم الزملاء أن محكمة العدل الدولية اعتبرت أن تقديم ضمانات من جانب واحد بقصد جعل الدول الأخرى تتصرف بموجب ذلك يعتبر أمراً ملزماً قانوناً، وهو في الواقع أمر مستخلص من حكم صادر عن محكمة العدل الدولية في قضية كانت نيوزيلندا طرفاً فيها وتتصل في الواقع بالأسلحة النووية.

لذلك، فإنه سيكون بالتأكيد من المهم أن نعرف من الزملاء المنتمين إلى تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والذين يدافعون عن فكرة وجوب تقديم ضمانات الأمن السلبية في هذا الموضوع سيكون من المهم أن نعرف رأيهم في مجال تقديم ضمانات من جانب واحد للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك

السيد ماكاي (نيوزيلندا)

الأسلحة ضدها، وهو أمر سيجعلنا نتقدم خطوات في هذا المسار الذي اقترحت زميلتنا الموقرة من باكستان أن نتبعه في مؤتمر نزع السلاح فيما يخص ضمانات الأمن السلمية. وأتطلع في فرصة قادمة إلى سماع المزيد من الإجراءات التي اتخذتها من جانب واحد الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه سيكون من المفيد بالنسبة إلينا أن نعرف ذلك.

ومرة أخرى، فإننا نشاطر الآمال التي أعرب عنها زملاء آخرون والقائلة بأنه يمكن أن نمضي قُدماً بعملنا لتمكيننا من القيام في الواقع بما ينبغي القيام به. وبالتأكيد سيكون هناك توازن بين مختلف القضايا، وجميعها، مثلما ذكرت، تتسم بأهمية قصوى لدى نيوزيلندا. ومطلوب إيجاد توازن بين القضايا، بيد أنه من غير العملي ببساطة الحديث عن التفاوض في هذه القضايا الأربع بصفة متزامنة. وأعتقد أننا نحتاج إلى أن نكون واقعيين جداً في تناول هذه المسألة، ونحتاج أن نكون واقعيين في تحديد مستوى الموارد التي يود جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إتاحتها - وجميعنا يرغب في المشاركة مشاركة كاملة ومتعمقة وحيوية، تحدوننا النية الطيبة في هذه المفاوضات - وببساطة فإنه لا يمكننا أن نتفاوض في جميع هذه القضايا في ذات الوقت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير ماكاي على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل البرازيل الموقر، السيد دا روشا باراهوس،

السيد دا روشا باراهوس (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أؤكد لكم دعم وفد البرازيل الكامل لكم.

(تكلم بالإنكليزية)

أنتقل إلى الحديث بالإنكليزية، وأود أن أحيي مجدداً العمل الممتاز الذي أنجزته زميلتنا إليزابيت بورسرين بونيه في سعيها لإيجاد توافق في الآراء حول المقترح الوارد في الوثيقة L.1، إضافة إلى البيان التكميلي ومشروع المقرر بشأن الوثيقتين.

ليس لدى خطاب لإلقائه، لكن السبب الذي حدا بي إلى تناول الكلمة هو الإشارة التي تمت إلى البيان البرازيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة. إننا نولي فعلاً أهمية قصوى للقضايا الأساسية الأربع التي نوقشت هنا في مؤتمر نزع السلاح منذ سنوات الآن، غير أننا أوضحنا دائماً في إطار هذا المؤتمر، وعلى الأقل خلال الأربع سنوات التي كنت موجوداً فيها بجنيف، بأننا نلتزم المرونة في الطريقة التي نعالج بها هذه القضايا الأربع.

وكما تعلمون، وفي عام ٢٠٠٠، تقدم وزير خارجيتنا الحالي، السفير سلسو أموريم، أثناء فترة ولايته الثانية كسفير هنا بجنيف، بوصفه رئيس مؤتمر نزع السلاح، بالنص الذي صيغ الآن وقدم على أنه "مقترح أموريم". ولم تجر الإشارة إطلاقاً في ذلك النص إلى نفس المعاملة أو المعاملة المتساوية للمواضيع الأساسية الأربعة. وينطبق ذلك على الصيغة الأولى وعلى الصيغة المنقحة من مقترح السفراء الخمسة. وقد أعرنا دوماً عن التزامنا

السيد دا روشا باراهوس (البرازيل)

بالمرونة وبعدم مطالبتنا إطلاقاً بمفاوضات فورية بشأن المواضيع الرئيسية الأربعة في الوقت ذاته. وبديهي أن ذلك سيؤدي، كما ذكر ذلك لتوه زميلنا من نيوزيلندا إلى إجهاد شديد لجميع الوفود. وقد تكون لدينا أولويات متباينة، وهو أمر بديهي، وبالنسبة إلى البرازيل، شأنها شأن نيوزيلندا، وكعضو في تحالف برنامج العمل الجديد، فإن نزع السلاح النووي يمثل قضية على رأس الأولويات. غير أننا نعلم أن الظروف مهيأة لبدء التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفيما يخص نطاق هذه المعاهدة، بديهي أن البرازيل تؤيد تأييداً كاملاً ولاية شانون، ونود أن نرى تلك الولاية تندرج في المفاوضات بشأن هذه المعاهدة، ومفاوضات تتعلق بالتحقق والمخزونات. بيد أن المسألة تتعلق بضرورة التحلي بالمرونة السياسية، وبعد عشرة أعوام من الجمود، ومن انعدام المفاوضات، في هذا المحفل، فقد اتخذنا قراراً سياسياً يقضي بدعم الوثيقة L.1، لأننا نعتقد أن ذلك هو الطريق السوي للمضي قدماً. ومن شأن ذلك ألا يحول - وقد أشرنا إلى ذلك مراراً وتكراراً - دون إجراء مناقشات موضوعية، بل لإيجاد طريقة لتحقيق توافق في الآراء بشأن المفاوضات المتعلقة بقضايا أخرى على جدول أعمالنا. وعلى القضايا الأربع بالنسبة إلينا.

لكن التذرع الآن بوجود إيجاد تعريف واضح لدينا للمفاوضات بشأن القضايا الأربع، وبوجود بدء المفاوضات فوراً، ولنقلها، بالتزامن في القضايا الرئيسية الأربع، هو في الواقع طريقة يمكن أن تكون أداة لعدم إجراء مفاوضات أياً كانت. ويشكل ذلك مصدر قلق لدى وفد بلدي.

لذلك أردت أن أوضح هذه النقطة، لأنني أعتقد أنه من المهم هنا في هذا المؤتمر، وبعد سنوات عديدة من الجمود، أن نعرب بوضوح عن التزامنا السياسي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة، هل هناك أي وفد آخر يود أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة إلى ممثلة باكستان الموقرة.

السيدة جنجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود فقط أن أتقدم بملاحظتين، الأولى تتعلق بتعليقاتنا الخاصة بإدراج المخزونات والتحقق. ما قلناه - وسأكتفي بتكراره - هو أن لباكستان شواغل واضحة تجاه الآثار الأمنية العالمية الناجمة عن النص وهي آثار واضحة من تشديدنا على إدراج المخزونات والتحقق في الفقرة ٢ من الوثيقة L.1. ذلك هو ما نقترحه. ونعتقد أن ذلك ممكن لأن هناك اتفاقاً بشأن ولاية شانون، وبموجب تلك الولاية، كان هناك اتفاق واضح بخصوص التحقق والمخزونات أيضاً، وعليه، لا نرى سبباً لعدم اعتبار ولاية شانون وقت اعتمادها حكماً مسبقاً على العملية، وسبباً لاعتبارها كذلك الآن. هذه هي الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية التي أردت أن أتقدم بها تتعلق بإثارتنا القضايا الرئيسية الأربع. ولم تكن نية إثارة القضايا الرئيسية الأربع، كما ذكره سفير البرازيل الموقر، هو تعبير عن التردد في بدء العمل، بل فقط لبيان أن تلك القضايا تشكل أولويات بالنسبة إلينا. ورغم أن ذلك لا يعني أنه لا يمكن للعمل أن يبدأ في القضايا الأربع، فإننا نفهم أنه من الصعب على الوفود الأصغر حجماً الاضطلاع بهذا العمل. لكننا وفد صغير أيضاً، ونعتقد أنه بإمكاننا

السيدة جنجوا (باكستان)

بدء العمل في القضايا الأربع جميعها. وسنكون قادرين على التوصل إلى بعض الاتفاقات في بعض المجالات. وقد يتقدم العمل على نحو أسرع في مجالات، وقد يتباطأ في مجالات أخرى. وعليه، لا يعني ذلك أنه سيلزم كل عضو بالعمل في جميع القضايا الأربع، مما يجعل العملية تتباطأ، بل قد تمكن العملية - من أن تكون سريعة في مجال ما، وأن يتواصل العمل بالتالي، مثلما ذكرت، بسرعة في مجال آخر.

هذه هي الملاحظة الوحيدة التي أردت أن أتقدم بها، ولرفع اللبس، فإن إشارتنا إلى المجالات الأربعة لا تعني بأي حال من الأحوال رغبتنا في عرقلة العمل. وفي الواقع فإننا نود أن نسرّد أولوياتنا وأن نوضح السبب الذي حدا بنا إلى الرغبة في بدء العمل في هذه المجالات الأربعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً على توضيحاتك. هل هناك أي وفد آخر يرغب الآن في

أخذ الكلمة؟

(تكلم بالفرنسية)

يبدو أنه لا يوجد. هذه الجلسة هي الجلسة العامة الأخيرة اليوم في الجزء الثاني من دورة عام ٢٠٠٧، وكما ذكرت في الجلسة العامة السابقة، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، لا تزال هناك مهمة واحدة تنتظرنا. ووفقاً للإطار التنظيمي لأعمالنا لهذا العام، يجب علينا أن نقيم التقدم المحرز أثناء الأسابيع ١١-١٦ (الجزء الثاني من الدورة المعقودة من ١٤ أيار/مايو إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧) وتنظيم أنشطتنا للأسابيع ١٨-٢١. لذلك فإنني سأقدم التقرير الرئاسي عن الجزء الثاني من دورة عام ٢٠٠٧. وهو يلي التقرير CD/1820 الذي قُدم لكم عن الجزء الأول. وسوف أطلب أيضاً من الأمانة أن تنشر هذا التقرير، بمرفقاته الثلاثة، كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. والآن سأتلو عليكم نص التقرير باللغة الإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

"تقرير رئاسي مقدم إلى مؤتمر نزع السلاح عن الجزء الثاني من دورة عام ٢٠٠٧"

"طُرح في نهاية الجزء الأول من دورة عام ٢٠٠٧ مشروع مقرر من الرئيس CD/2007/L.1 (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير). ويرد في الوثيقة CD/1820 تقييم رئاسي للجزء الأول من دورة عام ٢٠٠٧.

"وخلال الفترة التي تخللت الجزأين الأول والثاني من الدورة، ومع مراعاة إمكانية عقد دورة استثنائية للمؤتمر وفقاً للنظام الداخلي، أجرى رئيس المؤتمر آنذاك، سفير سري لانكا السيد سارالا فرناندو، مشاورات بالاستناد إلى الوثيقة CD/2007/L.1، بهدف دفع المؤتمر باتجاه الاتفاق على بدء العمل الموضوعي.

الرئيس

"وفي بداية الجزء الثاني، أي في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، أعلن رئيس المؤتمر آنذاك، أن الرئاسة ستواصل المشاورات للوقوف على مدى استعداد الدول الأعضاء للمضي قدماً باتجاه البت في شأن الوثيقة CD/2007/L.1.

"وفي الجلسة العامة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، رأت رئيسة المؤتمر آنذاك، سفيرة السويد السيدة إليزابيت بورسرين بونيه، أنه يجدر السعي جدياً لمعالجة القضايا المشار إليها في الوثيقة CD/2007/L.1 في بيان رئاسي تكميلي. وتحقيقاً لتلك الغاية، أجرت الرئيسة عدداً من المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية.

"واستناداً إلى هذه المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية مع أعضاء المؤتمر، قدمت إلى المؤتمر في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الوثيقة CD/2007/CRP.5 المتضمنة "بياناً رئاسياً تكميلياً يعبر عن تفاهم توصل إليه المؤتمر بشأن تنفيذ المقرر الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1"، (انظر المرفق الثالث لهذا التقرير). واستجابةً لطلبات توضيح العلاقة المتبادلة بين البيان الرئاسي التكميلي (CD/2007/CRP.5) والوثيقة (CD/2007/L.1)، اقترح أيضاً مشروع مقرر من المؤتمر (انظر المرفق الأول لهذا التقرير).

"وحت الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمر نزع السلاح، في رسالة وجهها إليه بتاريخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، على المضي قدماً في عمله الحيوي في روح من التوافق والتسوية. ورأى أن لاعتماد مشروع مقرر رئاسي، يُكْمَل عند الاقتضاء لتلافي أية تحفظات، تأثيراً إيجابياً في مناخ الأمن العالمي.

"وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، حاول رئيس المؤتمر التثبيت مما إذا كانت أية وفود غير قادرة في ذلك الحين على الانضمام إلى توافق في الآراء لبدء العمل الموضوعي على أساس الوثائق الثلاث معاً (CD/2007/L.1) و CD/2007/CRP.5 ومشروع المقرر المقدم من المؤتمر). وخلص الرئيس إلى أن الوضع واضح، فبعض العواصم بحاجة للمزيد من الوقت، وينبغي إتاحة هذا الوقت لها. وبقيت الوثائق مطروحة للبت فيها.

"ولم يتولّ المنسقون السبعة المعنيون ببنود جدول الأعمال من ١ إلى ٧، والذين عينهم الرؤساء الستة حسب القائمة المذكورة في الفقرة ١ من الوثيقة CD/1820، ترؤس مزيد من الاجتماعات خلال الجزء الثاني من دورة عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، ظل المنسقون السبعة طوال الجزء الثاني على استعداد لترؤس العمل تحت إشراف المؤتمر أو الرؤساء الستة وواصلوا أداء ولايتهم. وما زال المنسقون مستعدين للعمل تحت إشراف المؤتمر أو الرؤساء الستة، إذا ما تقرر ذلك.

"ويمكن مما تقدم ذكره استنتاج ما يلي:

"(أ) أحدث زخم لإخراج مؤتمر نزع السلاح من المأزق الذي يوجد فيه منذ أمد طويل، بالاستناد إلى الوثائق الثلاث المرفقة؛

الرئيس

"(ب) يؤيد عدد كبير من الوفود الاقتراح القائم على مشاريع الولايات المذكورة في الوثيقة CD/2007/L.1 مقرونة بالوثيقتين الأخريين؛ وبعض الوفود لديها شواغل حول عناصر معينة في الاقتراح، ولكنها لا تعارض توافقاً في الآراء بشأنه؛ وتحتاج وفود أخرى لمزيد من الوقت حتى تبت عواصمها في إمكانية الانضمام إلى توافق الآراء على هذه الأسس؛

"(ج) لا يزال يوجد متسع من الوقت خلال الجزء الثالث من الدورة الحالية لتنفيذ مشروع المقرر CD/2007/L.1، إذا ما حظي بالموافقة، وينبغي عدم ادخار أي جهد لاعتماد برنامج عمل بتوافق الآراء".

وأخيراً -

"بالنظر إلى ما تقدم، سيجري الرئيس الحالي للمؤتمر، سفير سويسرا السيد يورغ ستراولي، مزيداً من المشاورات خلال الفترة التي تتخلل الجزأين الثاني والثالث من الدورة، بالاستناد إلى الوثائق الثلاث الواردة في المرفقات الأول والثاني والثالث من هذا التقرير، كيما يتوصل المؤتمر إلى اتفاق في مطلع الأسبوع الأول من الجزء الثالث من دورة عام ٢٠٠٧.

**"المرفقات"**

"الأول - مشروع مقرر مقدم من المؤتمر

"الثاني - CD/2007/L.1

"الثالث - CD/2007/CRP."

- وهي أجزاء لا تتجزأ من هذا الإعلان.

وكما أشير بالنسبة إلى التقرير عن الجزء الأول، أود أن أطلب من الأمانة إصدار هذا التقرير الرئاسي عن الجزء الثاني، بما فيه المرفقات الثلاثة الملحقة به، كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. وقد أخذ علم بذلك.

هل هناك أي وفد آخر يود أخذ الكلمة؟ لا يبدو لي الأمر كذلك.

لذلك، وقبل أن نغادر هذه القاعة لعطلة الصيف، لا يزال هناك تفصيل إضافي أود أن أذكر به ويتعلق

بالوثيقة CD/2007/L.1.

لقد أوضح أسلافي توضيحاً تاماً أن الوثيقة CD/2007/L.1، إلى جانب برنامج الأنشطة، ستمثل برنامج عمل لدورة عام ٢٠٠٧، وكما تعلمون جميعاً، فإننا سننهي عملنا خلال الجزء الثاني من دورتنا هذا اليوم. وقد تذكرنا أن المنسقين، وفقاً للفقرات ١-٤ من الوثيقة L.1، مطالبون بإعداد تقرير إلى مؤتمر نزع السلاح قبل اختتام الجزء الثاني من الدورة الحالية". وينطبق ذلك على فئة المنسقين المشار إليهم في البيان الرئاسي التكميلي الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1.

الرئيس

ولأسباب فنية طلبت من الأمانة أن ترتب إعادة إصدار الوثيقة CD/2007/L.1. وستُحذف ببساطة عبارة "من الجزء الثاني" في الجملة الثانية من الفقرات ١، ٢، ٣، ٤، وكذلك في البيان الرئاسي التكميلي السواردي في الوثيقة L.1. وعليه، ستكون صياغة الجملة الثانية في الفقرات المعنية على النحو التالي: "يقدم المنسق إلى مؤتمر نزع السلاح تقريراً عن تقدم العمل قبل اختتام الدورة الحالية". سأعيد هذه الجملة: "يقدم المنسق إلى مؤتمر نزع السلاح تقريراً عن تقدم العمل قبل اختتام الدورة الحالية".

لقد بلغنا الآن نهاية الجزء الثاني من دورة عام ٢٠٠٧. وقد مكّن هذا الجزء المؤتمر من المضي قدماً، وإن لم يكن بطريقة حاسمة. وفي هذه المرحلة، أود فقط أن أتمنى لكم جميعاً عطلة صيفية سعيدة، وإنني على يقين بأنني سأراكم مجدداً في هذه القاعة بعد أربعة أسابيع، وكلكم حيوية وعلى استعداد لتجاوز العقبات الباقية.

إذا لم يكن هناك أي وفد آخر يود أخذ الكلمة - الكلمة لباكستان.

السيدة جنجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، ألاحظ أنكم أدخلتم تعديلات على الوثيقة L.1، وفي ذلك دليل على أن الوثيقة ليست مقدسة ويمكن مناقشتها وإدخال تعديلات عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما قمت به هو إعادة إصدار الوثيقة لأسباب فنية. ولو أبقينا على الصياغة كما كانت، لانعدم المعنى تماماً، وبالتالي فإنني لم أعدّل النص بل أعدت إصدار الوثيقة لأسباب فنية.

رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٠

- - - - -